

مجتمع

الفيليبين: مصرع 24 شخصا جراء إعصار ترامي

لقي 24 شخصاً مصرعهم من جراء فيضانات وانهيارات أرضية ناجمة عن أمطار غزيرة مصاحبة لإعصار ترامي الذي ضرب شمال شرق الفلبين. وذكرت تقارير إعلامية محلية أن الإعصار أثر سلباً على الحياة في مختلف أنحاء ولايات شمال شرق البلاد. وأفادت السلطات بأن 24 شخصاً على الأقل لقوا مصرعهم، معظمهم غرقاً، في منطقة بيكول المتضررة بشدة وإقليم كويرزون. وأشارت إلى صعوبة الوصول إلى القرى بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية، وتوقعت ارتفاع عدد القتلى. وأعلنت إغلاق المدارس والمباني الحكومية لمدة يومين في جزيرة لوزون. (الاناضول)

بغداد تعمل على دمج القادمين من مخيم الهول

قال مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، إن حكومة بلاده تعمل على «أكبر عملية إدماج مجتمعي» للقادمين من مخيم الهول السوري (شمال شرقي سورية)، الذين أخضعوا للتأهيل النفسي في مخيم الجدة، بإشراف وزارة الهجرة والمهجرين وكل الأجهزة الأخرى. وأكد إعادة أكثر من 2000 عائلة إلى مناطقها الأصلية حتى الآن، وما تبقى هو 600 عائلة تخضع للتأهيل في مخيم الجدة العراقي، تمهيداً لإعادتها وإعطاء فرصة للحياة من جديد. وأضاف أن «العراق اليوم خالٍ من الإرهاب، ويعمل على استدامة الأمن». (العربي الجديد)

شمال غزة بلا دفاع مدني

أعلن الناطق باسم الدفاع المدني في غزة، محمود بصل، عدم قدرة المنظمة الإغاثية على استكمال تقديم خدماتها في شمال القطاع المحاصر إثر «تهديدات للطواقم بالقتل والقصف» من قبل الجيش الإسرائيلي. وقال: «نأسف لعدم تقديم الخدمة الإنسانية للمواطنين في محافظة شمال غزة، بسبب تهديد قوات الاحتلال الإسرائيلي للطواقم بالقتل والقصف

إذا بقيت داخل مخيم جباليا». وبحسب بصل، «استهدفت الطواقم وأصيب عدد منها، وهناك آخرون موجودون في الطرقات ينزفون ولا يوجد أي أحد يستطيع إنقاذهم». ونشر بصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي صورة لشاحنة محترقة أرفقها بتعليق «مركبة الدفاع المدني الوحيدة في محافظة شمال قطاع غزة التي تم استهدافها من قبل

الجيش الإسرائيلي وإحراقها بالكامل». ووقعت الحادثة، وفقاً لبصل، في منطقة مشروع بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وفيها، أجبر الجيش السكان على النزوح كما حصل مع راغب حمودة (30 عاماً)، وأكد حمودة أنه أجبر وزوجته وأطفاله الثلاثة على النزوح إلى مدينة غزة بعد أمر إسرائيلي بإخلاء المدرسة التي كانت مكتظة بالنازحين. وكان مدير الدفاع

(فرانس برس)



بعد إفراج الاحتلال عن عناصر من الدفاع المدني (داود ابو الكاس/ الاناضول)

انتشار الأدوية المهربة في اليمن

تعز - فخر العزب

كلفة استيراد عالية

يُخبر صيادلة «العربي الجديد» بأن معظم الأدوية المهربة تأتي من دول القرن الأفريقي عبر سواحل مدينة المخا بمحافظة تعز وراس العارة في محافظة لحج (غرب)، وأيضاً من منافذ برية في محافظة المهرة (شرق)، كما تهرب كميات أقل جواً، ووفقاً لإحصاء أجرته الهيئة العليا للأدوية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بلغت فاتورة استيراد الأدوية في اليمن نحو 164 مليون دولار.

وبيعها في الأسواق باعتبارها مقلدة للأصناف الحقيقية. وهذا الأمر أكثر خطورة صحياً على غرار إدخال أدوية منتهية الصلاحية جرى إعادة تغليفها وإتزانها إلى الأسواق. ورغم أن المستهلكين يستطيعون تمييز الأدوية المهربة في معظم الحالات من خلال التدقيق في أختام الوكلاء المستوردين، فإن الوضع الاقتصادي الصعب يجعلهم يشترونها لأن سعرها أرخص من دون الاهتمام بمخاطر استخدامها».

ويقول الدكتور سامي (اسم مستعار)، وهو صاحب صيدلية، لـ«العربي الجديد»: «يقود لوبي يضم مسؤولين في الدولة وقيادات عسكرية وأمنية ومهربين عمليات تهريب الأدوية. والفوضى الأمنية وغياب دور الهيئة العليا للأدوية يدعمان العمليات». يتابع: «تنتشر الأدوية المهربة في الصيدليات والمستشفيات والمراكز الصحية، ولا يجري سحبها وإتلافها. والمستغرب أن الزبائن يطلبونها في شكل كبير بسبب أسعارها المتدنية مقارنة بتلك التي تدخل البلاد بطريقة رسمية». ويوضح الدكتور سامي أن الأدوية المطلوبة في السوق وأدوية الثمن تهرب في شكل كبير، ومعظمها خاصة بأمراض مزمنة، مثل السكري والقلب وأدوية الأمراض النفسية والعصبية». ويقول نقيب الأطباء والصيادلة اليمنيين في تعز الدكتور إسماعيل الخلي لـ«العربي الجديد» إن

موظفيها، ونهبوا الأدوية المهربة لحساب شخص يعمل في هذه التجارة الخطيرة. وأوضحت الهيئة أنها كانت تستعد لإتلاف كمية كبيرة من الأدوية المهربة التي جرى ضبطها بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في مديرية المسراخ - صبر، أثناء محاولة تهريبها إلى تعز. وحذرت من كارثة وصول هذه الأدوية إلى السوق وخطرها على حياة الناس لأنها سمّ قاتل».

ومن بين أسباب زيادة الأدوية المهربة التدهور الكبير في قيمة العملة اليمنية الذي جعل الشركات الأوروبية التي تصنع الأصناف الأصلية والفعالة تتوقف عن التصدير إلى اليمن في ظل القدرة الشرائية للمواطنين. كما أن هذه الشركات تحرص على سمعتها التجارية التي قد تتأثر بعدم ضمان سلامة النقل والتخزين نتيجة الأوضاع السائدة في اليمن، وفي مقدمها انقطاع الكهرباء. يقول مندوب علمي في شركة أدوية طلب عدم كشف هويته، لـ«العربي الجديد»: «استغل تجار أدوية الأوضاع السائدة، ونفذوا عمليات تهريب الأدوية بالتعاون مع مسؤولين في الدولة شكلوا معهم شبكة واحدة. وتضمنت العمليات إدخال أدوية بطرق غير قانونية، وعدم إخضاعها لأي إجراءات رقابية، ما ساهم في انتشار أصناف مزورة مجهولة المصدر، وبيع أخرى صنعت في اليمن وخارجها من دون التنسيق مع الشركات الأم،

تغزو الأدوية المهربة أسواق اليمن في ظل غياب رقابة الجهات المسؤولة التي تتواطأ هي نفسها في تنفيذ عمليات تهريب تنعكس سلباً على مستخدمي الأدوية الذين يتعاملون أيضاً مع الأدوية المهربة تحديداً بما هي حل بديل للارتفاع الجنوني في أسعار تلك التي تدخل البلاد بطرق قانونية.

ليس تهريب الأدوية ظاهرة جديدة في اليمن، إذ يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، لكنه كان محصوراً بأصناف لا توجد في السوق نتيجة قوانين الاستيراد، أو أخرى لا وكلاء لها في البلاد، أي أن الأمر كان يشمل عدداً محدوداً من الأدوية. لكن الحرب التي تشهدها البلاد منذ عام 2015، وأفضت إلى انقسام سياسي، انعكست على مؤسسات الدولة. وساهم انتشار الفوضى في تنامي ظاهرة غزو الأدوية المهربة التي باتت تملأ أسواق اليمن، ويقف خلفها مسؤولون في الدولة وقيادات عسكرية وأمنية بمشاركة عدد من تجار الأدوية. مطلع مارس/ آذار الماضي، ضبط فرع الهيئة العليا للأدوية في تعز شحنة أدوية مهربة تمهيداً لإتلافها، لكن مسلحين ينتمون إلى اللواء 170 دفاع جوي التابع لمحور تعز اقتحموا بأطقمهم العسكرية مقر فرع الهيئة، واعتدوا على

«سيطرة مليشيا جماعة الحوثيين على الهيئة العليا للأدوية عرقلت وصول معظم أصناف الأدوية التي تنتجها الشركات العالمية، وسهلت تهريبها إلى قيادات في المليشيا بهدف غسل أموال وتنفيذ عمليات تجارية غير شرعية ذات مردود مالي كبير». ويشير إلى أن «المنافذ تحولت في ظل سقوط هيئة القانون وسيطرة الجماعات المنفلتة، إلى نقاط لتهريب الأدوية بسهولة ويسر بمجرد أن يتفق المهرب على الأرباح مع مسؤول في الجهة التي تحصل فيها عملية التهريب».

